

## مفاهيم مجموعة من المفاهيم المتعلقة بالاقتصاد الإقليمي

### النظرية الاقتصادية الجزئية

تهتم بدراسة الأسواق، وذلك من خلال الوحدات التي تدخل في هذه الأسواق، وبالتحديد المستهلكين، المنتجين، فالاقتصاد الجزئي يدرس نظرية السعر، والمستهلك، وتوازن المنتج في الأسواق المختلفة

### النظرية الاقتصادية الكلية (الاقتصاد الكلي):

«تعرف النظرية الاقتصادية الكلية على أنها عبارة عن تحليل العلاقات الفرضية بين المتغيرات الكلية» وتهتم بالمتغيرات الاقتصادية الكلية مثل إجمالي الناتج الوطني، المستوى العام للأسعار، مستوى التشغيل «الاستخدام التام، عرض النقود، مخزون رأس الأموال، مستوى الاستهلاك، وكذا الادخار، الاستثمار

### أهداف السياسة الاقتصادية الكلية:

- 1 تحقيق النمو الاقتصادي
- 2 تحقيق الاستخدام التام
- 3 استقرار الأسعار
- 4 عدالة توزيع الدخل

### النموذج الاقتصادي:

عبارة عن تمثيل للعلاقات الفرضية بين المتغيرات الكلية بشكل واضح ودقيق باستعمال المعادلات الرياضية.

### المتغيرات والبرامترات

البرامترات المتغيرات التي لا يسمح لها بالتغير تسمى بالبرامترات أو المعلمات، مثال الذوق، الثروة، الثقافة متغيرات تؤثر على الاستهلاك، لكننا نفترض أنها ثابتة وهذا كمحاولة من أجل تمييزها عن المتغيرات التي يسمح لها بالتغير

### المتغيرات الداخلية والخارجية:

المتغيرات الداخلية: تحدد قيمتها من داخل النموذج، وتتأثر بالمتغيرات الخارجية  
المتغيرات الخارجية: تحدد قيمتها من خارج النموذج، ولا تتأثر بالمتغيرات الداخلية، لكنها تؤثر فيها

### المعادلات التعريفية والمعادلات السلوكية:

المعادلات السلوكية عندما نفترض أن التغيير في الدخل يؤثر على قرارات الأفراد الاستهلاكية فهذا يعني أن الاستهلاك هو دالة تابعة للدخل بمعنى آخر، إن سلوك الاستهلاك أو تصرفات الأفراد الاستهلاكية تعتمد على سلوك الدخل، وبالتالي فإن دالة الاستهلاك  $C = a + bY$  تسمى بالمعادلة أو الدالة السلوكية المعادلات التعريفية: هي التي تعرف متغيرا باستعمال متغيرات أخرى؛ مثلا يعرف الطلب الكلي  $Y$  على أنه مجموع الاستهلاك  $C$  والادخار  $S$ .

**التوازن** : يوجد التوازن في الاقتصاد عندما تتعادل أهداف قوى متضادة

### مفهوم الطلب الكلي والعرض الكلي :

الطلب الكلي إن الطلب الكلي ( $AD$ ) هو القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المطلوبة في الاقتصاد العرض الكلي: العرض الكلي ( $AE$ ) هو القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة «والمعرضة في الاقتصاد

### الفرق بين الناتج الداخلي الخام والناتج الوطني الإجمالي؟

الناتج الداخلي «المحلي» الإجمالي الناتج الوطني الإجمالي عوائد مقيمين - عوائد غير المقيمين

### معنى المقيمين وغير المقيمين؟

المقيمين: الحاملين لجنسية البلد

غير المقيمين: الأجانب الحاملين لجنسيات أخرى

صافي دخل الملكية عوائد المقيمين - عوائد غير المقيمين

### الطرق المستعملة في تقدير إجمالي الناتج وتفضيلات استعمال الطرق

① طريقة الإنتاج «طريقة ★ القيمة المضافة ★ المنتجات النهائية

② طريقة الإنفاق ③ طريقة الدخل

تستخدم أغلب الدول الطرق الثلاث من أجل المقارنة بين النتائج بمرتبجي الوصول إلى أدق نتيجة، في حين أن بعض الدول النامية تستعمل طريقة القيمة المضافة على اعتبار أنها من أسهل الطرق

### استخدام الناتج الحقيقي في تقييم مستوى الاقتصاد :

نستخدم الناتج الحقيقي لمعرفة إذا ما كانت الزيادة هي زيادة حقيقة ناتجة عن زيادة الكميات المنتجة، وليست زيادة ناتجة عن الارتفاع العام في الأسعار، أي أن الزيادة هي بسبب زيادة الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد

### مؤشر أسعار الاستهلاك «الرقم القياسي».

هو عبارة عن التغيير المئوي في تكلفة مجموعة من السلع والخدمات المختارة لفترة زمنية معينة بالمقارنة مع فترة زمنية أخرى تسمى بسنة الأساس أو السنة المرجعية

## أهم الفرضيات التي يقوم عليها التحليل الكلاسيكي :

- 1 العرض يخلق الطلب «قانون المنافذ أو قانون ساي» أي أن إنتاج السلع والخدمات يخلق دخولا ذات أهمية متساوية بحيث أنه لا يمكن أن يوجد هناك فائض في الإنتاج ولا نقص في الاستهلاك
- 2 لا تلعب النقود أي دور باستثناء أنها وسيلة للتبادل
- 3 هناك حالة واحدة للتوازن والتي تمثل التوازن في التشغيل التام
- 4 يكون حجم الإنتاج دوما عند مستوى ثابت ألا وهو مستوى الاستخدام التام
- 5 عدم وجود طاقات عاطلة؛ وذلك لافتراضهم وجود درجة عالية من المرونة في أسعار عوامل الإنتاج.
- 6 اليد الخفية في الاقتصاد إن العمل الحر للأسواق يعمل على الاستقرار المستمر الأوتوماتيكي للنظام الاقتصادي ويؤدي إلى التوازن في التشغيل الكامل بدون تضخم، كما أن تدخل الحكومات قد يؤدي إلى عرقلة عمل هذا الميكانيزم
- 7 افتراض حالة المنافسة التامة في الأسواق

## الزيادة في المستوى العام للأسعار، حسب النموذج الكلاسيكي، وعلاقته بحجم الإنتاج ومستوى العمالة

ارتفاع المستوى العام للأسعار حسب النموذج الكلاسيكي لا يؤدي إلى رفع حجم الإنتاج ومستوى العمالة، لأن الزيادة في الطاقة الإنتاجية هي وحدها التي تحقق الزيادة في العمالة والإنتاج

## هل يمكن أن ينص قانون ساي للأسواق على العكس أي «الطلب يخلق العرض»، ولماذا؟

لا؛ وذلك لأن إنتاج السلع والخدمات يخلق دخولا، هذه الأخيرة تخلق الطلب

## القضاء على ظاهرة البطالة وفقا للتصور الكلاسيكي؟

يمكن القضاء على البطالة وذلك من خلال التأثير على الأجر الحقيقي زيادة أو نقصانا، وذلك بالتغيير في الأجر النقدي  $W$  ومستوى الأسعار  $P$ ، أي أن الأجر الاسمية والأسعار هي المتغيرات الأساسية في المحافظة على توازن سوق العمل عن طريق المرونة التامة لتغير هذين المتغيرين

## التحليل الاقتصادي الكلاسيكي تحليل ثنائي (الازدواجية الاقتصادية الكلاسيكية)

تهتم الازدواجية الاقتصادية لدى الكلاسيك بالتمييز بين المتغيرات الحقيقية «مثل الكميات والأسعار النسبية والمتغيرات الاسمية المعبر عنها بدلالة القيم النقدية» مستوى الأسعار، معدل التضخم، الأجر النقدي. «، وتعتبر هذه الازدواجية الركيزة المحورية لنظرية الكلية الكلاسيكية حيث تهتم بدراسة المتغيرات الحقيقية دون الإشارة أو الاستعانة بالمتغيرات الاسمية

## مرونة منحى العرض الكلي ثابتة عند الكلاسيك :

- 1 لأنه لا يمكن أن تكون هناك طاقات عاطلة لأن الاقتصاد في حالة التشغيل التام مهما كان مستوى السعر.
- 2 قانون ساي «العرض يخلق الطلب».
- 3 سلوك المنتجين والأفراد يعتمد على الأسعار النسبية وليس على الأسعار المطلقة

## يتناسب المستوى العام للأسعار تناسباً طردياً مع كمية النقود المعروضة

عبارة كمية النقود تكتب كما يلي:  $V M= P Y$  وبما أن مستوى الإنتاج  $Y$  ثابت وكذلك سرعة التداول  $V$  فإن أي زيادة في كمية النقود تؤدي إلى الزيادة في الأسعار  $P$  والعكس صحيح

### أهم الفرضيات التي يقوم عليها التحليل الكينزي :

- ① يصلح التحليل في الأجل القصير فقط
- ② للنقود دور حيوي في تسيير الاقتصاد وتطلب لأغراض التبادل، والمضاربة والاحتياط
- ③ لمعدلات الفائدة دور مهم في تحديد مستويات الإنتاج وذلك من خلال التأثير على طلب الاستثماري
- ④ التوازن الاقتصادي لا يحقق حتماً دائماً تشغيلاً كاملاً، مما يؤدي إلى احتمال ظهور توازن يصحبه نقصان في التشغيل
- ⑤ لسياسة الدولة دور أساسي في تحقيق توازن النشاط الاقتصادي، وللحكومة أن تقوم بسياسة نقدية ومالية لتعديل الاختلالات
- ⑥ عدم وجود مرونة تامة في أسعار عوامل الإنتاج

### منحنى العرض الكلي يمثل بخط $45^\circ$

لأنه يمثل المستويات المختلفة المرغوبة والممكن إنتاجها؛ أي أن المنتجون ينتجون ما يتوقعون بيعه وعليه فإن الميل للعرض الكلي يساوي  $1$  وهو الميل الموافق للزاوية  $45^\circ$ .

### أهم العوامل المؤثرة في الاستهلاك وأهم محددات الادخار

- ① العوامل المؤثرة في الاستهلاك: هناك عوامل ذاتية كالتبيعة الإنسانية، العادات والتقاليد المستوى الثقافي، وغيرها،
- العوامل الموضوعية الدخل، الثروة، معدلات الفائدة والتي تؤثر على الميل الحدي للاستهلاك في المدى القصير
- ② أهم محددات الادخار: الدخل، ميل الحدي للادخار، معدلات الفائدة

### الطلب الفعال ومحددات الطلب الكلي

**الطلب الفعال:** هو مجموع المبالغ المتوقع إنفاقها على الاستهلاك، والتي تحقق أكبر ربح ممكن كما أن الطلب الكلي يتحدد من خلال الطلب العائلي وطلب قطاع الأعمال، وكذا القطاع الحكومي والعالم الخارجي وهذه المحددات تكتسي أهمية لأنها المداخل للتأثير على الطلب الكلي زيادة أو نقصاناً

**الكفاية الحدية لرأس المال:** تمثل العائدات المالية القصوى التي يمكن أن ينتجها رأسمال المستثمر بعد طرح المصاريف الجارية

كما يعرفها كينز أنها عبارة عن معدل الخصم الذي يحقق المساواة بين قيمة رأس المال ومجموع القيم الحالية لعوائده

**الإنتاجية الحدية:** هي معدل ما تنتجه وحدة إنتاجية معينة في وحدة زمنية محددة من إنتاج معين؛ معتمدين في ذلك على أحد عوامل الإنتاج الأساسية وهو العمل

## أثر التغذية العكسية في نموذج تجاري لدولتين

إذا زادت واردات الدولة A من القطر B، فإن صادرات B ترتفع، وكذلك مستوى دخلها يزيد، وبزيادة مستوى الدخل تستورد B كميات أكبر من السلع من البلد A. ومن ثم فإن تغير الواردات في القطر A له أثر التغذية العكسية على صادراتها

**إذا بلغ تأثير التغذية العكسية حد أدنى ما الذي يحدث للميزان التجاري للقطر إذا زاد مستوى الدخل فيها، مع افتراض أن سبب الزيادة في الدخل ليس زيادة صادراتها.**

تزيد الواردات لكن مع تغير صغير في الصادرات، مما يؤدي إلى تدهور الميزان التجاري للقطر، أي أنها تكون في حالة عجز في الميزان التجاري أو متحركة نحوه

### تصنيف الواردات كتسرب ادخاري

عندما يستورد البلد A فإنه يشتري سلعا من دولة أخرى وبافتراض أن هذه السلع يتم دفع قيمتها بعملة الدولة A.

وعليه فإن هناك طرف أجنبي يملك عملة البلد A وبافتراض سولن يستخدمها في شراء سلع من القطر A وعلى ذلك فبعدم استخدام هذه المتحصلات، فإن البائع الأجنبي يدخر في الدولة A.

### مفهوم الاستثمار :

تتعدد مفاهيم الاستثمار، فهناك مفهوم الاقتصادي، وآخر مالي وكذا المفهوم المحاسبي؛ حدد كل من هذه المفاهيم بدءا الاستثمار هو عبارة عن توظيف أموال حالية في سبيل الحصول على إيرادات «عوائد أكبر في المستقبل.

### المفهوم الاقتصادي:

يعتبر الكينزيين الاستثمار الاقتصادي "الاستثمار هو عبارة عن تيار الإنفاق على السلع الرأسمالية الثابتة الجديدة التي تؤدي إلى خلق قيمة مضافة وتوفير مناصب عمل جديدة «إضافية أي استثمار منتج ويتمثل ذلك في

- ★ التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت: يشمل الآلات المعدات المباني العقارات، مصانع جديدة، أشغال عمومية
- ★ التغير في المخزون ويشمل قطع الغيار، مستلزمات الآلات لمواجهة المستجدات الإنتاجية الطارئة، المواد الأولية والسلع الوسيطة
- ★ المشاريع الإسكانية «المنازل الجماعية والفردية»، المرافق الترفيهية والصحية

### المفهوم المالي :

هو عبارة عن شراء المشتقات المالية، الأسهم والسندات من السوق المالية بغرض تحقيق أرباح عن طريق الفرق بين ثمن البيع والشراء، وكذلك الاستثمار في البنوك مقابل معدلات فائدة معينة ؛ إلا أن كينز لا يعتبر ذلك استثمارا باعتبار أن الأسهم والسندات لا تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد أي لا تحقق قيمة مضافة لأنها عبارة عن تبادل ملكية بين الأفراد كما لا تؤدي إلى خلق مناصب عمل جديدة

## المفهوم المحاسبي :

ويمثل السلع التي تبقى بصفة دائمة داخل المؤسسة وتنقسم إلى قسمين

★ **الثابتات المرتبطة بالاستغلال :** وتشمل السلع الإنتاجية والتي تستخدم كوسيلة للإنتاج «تساهم في العملية الإنتاجية»

★ **الثابتات خارج الاستغلال :** وهي لا تشكل وسائل عمل وإنتاج ولكنها تستجيب لبعض الاهتمامات وتحقق أهداف المؤسسة ومثالا عن ذلك المنشآت الاجتماعية المختلفة «مراكز الاصطياف، مراكز الاستشفاء، المطاعم، قاعات الرياضة، وسائل الترفيه»

## أهم محددات الاستثمار :

① العوائد «الإيرادات»      ② التكاليف      ③ التوقعات حول الوضع الاقتصادي المستقبلي

④ مصادر التمويل      ⑤ سعر الفائدة      ⑥ الكفاءة الحدية لرأس المال

## الكفاءة الحدية لرأس المال وأهم محدداته

تمثل الكفاءة الحدية العائدات المالية القصوى التي يمكن أن ينتجها رأسمال المستثمر بعد طرح المصاريف الجارية كما يعرفها «**كيفز**» أنها عبارة عن معدل الخصم الذي يحقق المساواة بين قيمة رأس المال ومجموع القيم الحالية لعوائده.

## أهم محددات الكفاءة الحدية لرأس المال:

① رقم الأعمال      ② التكاليف      ③ الإيرادات      ④ معدلات الضرائب      ⑤ حجم السوق

## وظائف النقود:

بصفة عامة تعرف النقود على أنها أي شيء يلقي قبولا عاما كوسيط للتبادل وكمقياس للقيمة والمدفوعات الآجلة وكمخزن للثروة ومن التعريف يمكن أن نستنتج أن وظائف النقود كالاتي:

① كوسيط للتبادل      ② مقياس للقيمة      ③ مقياس للمدفوعات الآجلة      ④ كمخزن للقيمة

## من وظائف البنوك التجارية خلق النقود

تعتبر وظيفة خلق النقود من أهم الوظائف التي يقوم بها البنوك التجارية ولتوضيح ذلك ندرج المثال

الآتي

لنفرض أن نسبة الاحتياط القانوني 20% والودائع لدى البنك الأول قدرت ب 10000، ويمكن للمقترضين أن يدعوا نقودهم في البنك الأصلي أو في بنوك أخرى ولتوضيح نفترض أن المقترضين أودعوا أموالهم في بنوك أخرى كما يبين الجدول

القروض	الاحتياطي القانوني %20	الودائع	البنك
8000	2000	10000	البنك الخارجي
6400	1600	8000	التممية المحلية
5120	1280	6400	البركة
4096	1024	5120	القرض الشعبي
-	-	-	
-	-	-	∞
<b>10000</b>	<b>40000</b>	<b>50000</b>	المجموع

بإعادة العملية مرحلة بعد مرحلة لعدد غير محدود من المراحل فإن المبلغ الأصلي المودع سيؤدي إلى زيادة الودائع، وبالتالي زيادة عرض النقود كحد أقصى إلى 50000.  
وتفسير هذه الزيادة هو أن التوسع في الودائع من خلال إعطاء القروض ما هو إلا عبارة عن « متوالية هندسية»، فإذا افترضنا أن D المبلغ الأصلي المودع (10000) و r تمثل نسبة الاحتياط القانوني (20%) فإنه يمكننا أن نكتب

$$D + D(1-R) + D(1-r)^2 + D(1-r)^3 + \dots = D/R$$

«يمثل مجموع متتالية هندسية»

ويسمى  $1/R$  بمضاعف الودائع

### الطلب على النقود من أجل المضاربة

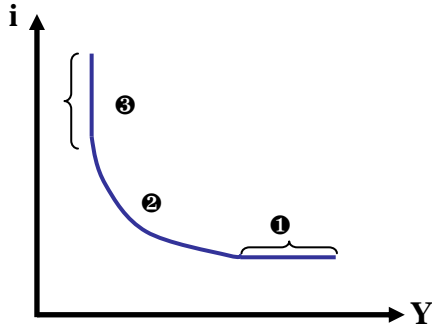
يقصد بالمضاربة عملية بيع وشراء الأوراق المالية من أسهم وسندات في أسواق المال بغية الحصول على ربح وعلى ذلك يمثل الربح الفرق بين ثمن شراء الورقة المالية و ثمن بيعها ويعتمد حجم الربح على قدرة المضارب في التنبؤ بأحوال بورصة (سوق) الأوراق المالية إذ قد يتمكن من تحقيق ربحا عاليا إذا كان تقديره جيدا لحال هذا السوق وبناء على ذلك يحتفظ المضارب بأرصدة نقدية سائلة بغرض الاستفادة من التغيرات المتوقعة في أسعار الأوراق المالية حتى يتمكن من تحقيق أرباح رأسمالية في الفترة القصيرة وتتناسب أسعار السندات تناسب عكسيا مع سعر الفائدة إذ يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى انخفاض أسعار السندات. ويعود السبب في العلاقة العكسية بين أسعار السندات وأسعار الفائدة إلى « محدودية العائد السنوي المستحصل من السند

تعد السندات بأن تدفع فائدة للمستثمر كما تسدد الأصل في تاريخ لاحق، وإذا اختار حائز السند أن يبيعه قبل تاريخ استحقاقه وكانت أسعار الفائدة أعلى مما كانت عندما اشتراه فهناك خسارة رأسمالية، إذ أنّ السند يباع مقابل سعر أقل من سعر شرائه، ويفضل المستثمرون الاحتفاظ بالنقود بدلا من السندات عندما يتوقعون أن تزيد الخسارة الرأسمالية عن إيراد الفائدة ويزداد الطلب على النقود للمضاربة خلال فترات ارتفاع الفائدة حيث قد تثبت النقود أنها مخزن للقيمة أفضل من السندات الطويلة الأجل

ويعتقد «كينز» بوجود قانون سيكولوجي يسود أسواق المال إذ يقول عندما يصل سعر الفائدة إلى ذلك المستوى المرتفع تكون أسعار السندات قد وصلت إلى مستويات منخفضة جدا ، عندما يشعر المضاربون أن سعر الفائدة لا يمكن أن يرتفع أكثر مما ارتفع، أي أن أسعار السندات لا يمكن أن تنخفض أكثر مما انخفضت، وأنه لا بد من انخفاض أسعار الفائدة، ومنه ارتفاع أسعار السندات واستنادا إلى هذا الشعور النفساني يقدم المضاربون على شراء السندات أملا في ارتفاع أسعارها فيما بعد ، ومن ثم تمكنهم من تحقيق أرباح رأسمالية تتمثل في الفرق بين قيمة شراء السندات وبيعها إن صحت توقعاتهم ، وبذلك من الممكن أن يفضل بعض المستثمرين الاحتفاظ بالنقود بينما يفضل آخرون الاحتفاظ بسندات وذلك وفقا للتوقعات

كل مضارب

### مصيدة السيولة



منحنى الطلب على النقد مبين في الشكل

ويمكن تقسيم منحنى دالة الطلب على النقود إلى المجالات الثلاث الآتية

① المجال الكينزي: الطلب على النقود خط أفقي مشيرا أن الطلب

على النقود أصبح تام المرونة ، أي زيادة عرض النقود لن تؤدي إلى

تغير في الفائدة حيث يرى الأفراد أن الاحتفاظ بالنقد السائل يكون أقل نسبيا من شراء السندات ذات الأسعار المرتفعة عند ذلك الحد الأدنى للفائدة ، وتسمى «بمصيدة السيولة».

② المجال الأوسط: الطلب على النقود لأجل الصفقات والحذر والطلب على النقود لأجل المضاربة يتغير بتغير معدل الفائدة ، حيث الطلب على النقود لأجل المضاربة تزداد مرونته كلما انخفضت معدلات الفائدة ، وتقل

المرونة كلما زاد معدل الفائدة

③ المجال الكلاسيكي: منحنى الطلب على النقود يكون عموديا عند حد أعلى معين للفائدة مشيرا بذلك أن

الطلب على النقود لأجل المضاربة أصبح غير مرن تماما ، وأن العلاقة بين الطلب على النقود لأجل الحيلة

والحذر والصفقات مع الفائدة معدوم تقريبا

فمرونة منحنى الطلب على النقد تختلف باختلاف مدى أو مجال المنحنى ، فحين يكون المنحنى خطا أفقيا

يكتسب المنحنى مرونة تامة ، بينما حين يكون خطا عموديا يصبح المنحنى غير مرن بشكل تام وما عدا ذلك

فإن المنحنى يظهر استجابة للتغير في الفائدة

### السياسة المالية والسياسة النقدية:

① السياسة المالية: السياسة المالية هي أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى إلى تحقيقها ، بمعنى أن السياسة المالية أسلوب أو برنامج عمل

مالي تتبعها الدولة عن طريق استخدام الإيرادات و النفقات العامة ، علاوة على القروض العامة لتحقيق أهداف

معينة في طبيعتها النهوض بالاقتصاد الوطني و دفع عجلة التنمية و إشاعة الاستقرار الاقتصادي و تحقيق العدالة

الاجتماعية و إتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع و الإقلال من التفاوت بين

الأفراد في توزيع الدخول والثروات

② السياسة النقدية: السياسة النقدية هي تلك السياسة المرتبطة بالنقود و الجهاز المصرفي أو التي

تتحكم في عرض النقود و بالتالي في حجم القوة الشرائية لبلد ما وعليه فإن السياسة النقدية هي مجموعة



القوانين التي تضعها السلطات النقدية بما يكفل سرعة و سهولة تداول وحدة النقود ، لكي تستطيع أن تقوم بوظائفها الاقتصادية بطريقة تساعد على تحقيق أهداف السياسة النقدية التي تخلص في الأخير إلى أن السياسة النقدية هي إجراءات وقواعد تتخذها الدولة من خلال البنك المركزي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي و تفادي الأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني

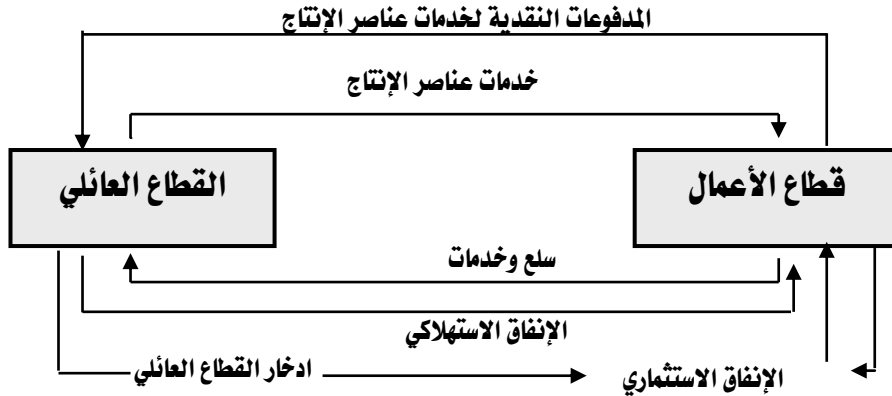
من حيث تأثير كل من السياسة النقدية و المالية على الاقتصاد نجد أكثر من وجهة نظر حول هذا الموضوع، فالنقديون يرون أن «السياسة النقدية» هي أكثر فعالية في توجيه الاقتصاد عن السياسة المالية سواء في المدى القصير أو الطويل، ولهذا يهتمشون السياسة المالية وحسب اعتقادهم أنّ نمو المعروض النقدي بنسب محسوبة شرط ضروري وكافي من أجل نمو الدخل؛ في حين أنّ الكنزيون يعظمون دور «السياسة المالية» في التأثير على النشاط الاقتصادي وأنها لا تقل على السياسة النقدية في ذلك، ومهما يكن من اختلاف في وجهة نظر الاقتصاديين فإنّ التنسيق بين السياسة المالية والنقدية يعتبر أمرا ضروريا وذلك لأنّ لكل منهما تأثيرات مشتركة على النشاط الاقتصادي وتهدفان إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي للنتاج والأسعار والعمالة وميزان المدفوعات، ولكن يجب التنويه على أنّ المقصود بالتنسيق هنا ليس بالضرورة أن يكون كل من السياسة المالية والنقدية متلازمتين توسعا وانكماشاً، فقد تتضمن السياسة العامة سياسة مالية توسعية مثلا وسياسة نقدية انكماشية أو العكس وذلك حسب الأهداف الاقتصادية المرجوة

## مفاهيم موهلة

### التوازن الاقتصادي في الفكر الكينزي

1- الطلب الكلي وتوازن الناتج في مجتمع به قطاعين

- حلقة التدفق في نموذج مكون من قطاعين وبه مدخرات



الاقتصاد يتكون من قطاعين

القطاع العائلي

① المعادلة السلوكية للاستهلاك

$$C = a + b Y \quad a > 0 \quad / \quad 0 < b < 1$$

حيث  $b$  يمثل الميل الحدي للاستهلاك  $a$  يمثل الاستهلاك التلقائي أي عندما الدخل يساوي الصفر

$$b = MPC = \Delta C / \Delta Y$$

الميل الوسطي للاستهلاك

$$APC = C / Y$$

② المعادلة السلوكية لادخار

$$Y = C + S \rightarrow S = Y - C$$

$$S = Y - a + bY = -a + (1-b)Y \rightarrow S = -a + sY \quad / \quad s = 1 - b$$

حيث  $s$  يمثل الميل الحدي لادخار  $a$  يمثل الاستهلاك التلقائي أي عندما الدخل يساوي الصفر

$$s = MPS = \Delta S / \Delta Y$$

الميل الوسطي لادخار

$$APC = S / Y$$

قطاع الاستثمار

③ المعادلة السلوكية للاستثمار

$$I = I_0 + d Y$$

حيث  $I_0$  يمثل الاستثمار التلقائي و معدل الاستثمار

عبارة الدخل التوازن في اقتصاد يتكون من قطاعين :

**الطريقة الأولى :** طريقة الطلب الكلي والعرض الكلي

شرط التوازن الطلب الكلي العرض الكلي

$$AD = AS \rightarrow Y = C + I$$

$$I = I_0 \quad C = a + bY$$

$$Y = a + bY + I_0 \rightarrow Y - bY = a + I_0$$

$$Y^* = 1/(1-b) \times (a + I_0)$$

**الطريقة الثانية :** طريقة الادخار والاستثمار والادخار

شرط التوازن الادخار = الاستثمار

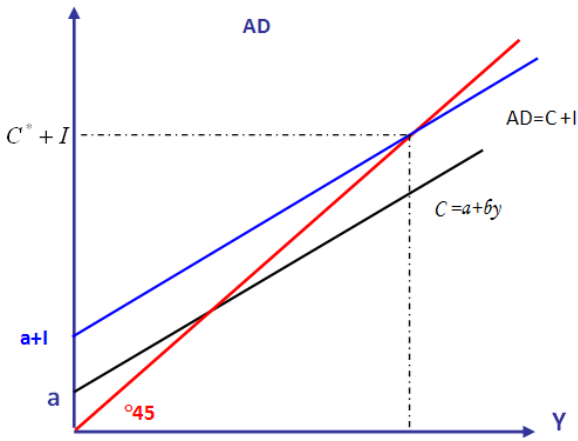
$$S = I$$

$$S = -a + sY \quad I = I_0$$

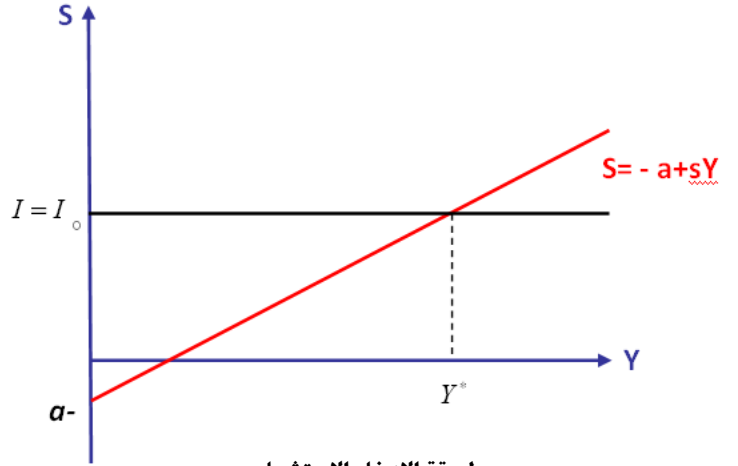
$$S = I \rightarrow -a + sY = I_0 \rightarrow sY = a + I_0$$

$$Y^* = 1/s \times (a + I_0)$$

**التمثيل البياني للتوازن في اقتصاد يتكون من قطاعين :**



طريقة الطلب الكلي والعرض الكلي



طريقة الادخار والاستثمار

**التغيرات في الإنفاق المستقل وأثرها على الدخل التوازني :**

❶ حالة التغير في الاستثمار المستقل

$$\Delta Y = k_e \Delta I_0 \quad / k_e = 1/1-b$$

$k_e = 1/1-b$  ويسمى بمضاعف الاستثمار المستقل

❷ حالة التغير في الاستهلاك التلقائي

$$\Delta Y = k_e \Delta a \quad / k_e = 1/1-b$$

$k_e = 1/1-b$  ويسمى بمضاعف الاستهلاك التلقائي

❸ حالة التغير في الاستثمار والتلقائي

$$\Delta Y = k_e (\Delta a + \Delta I_0) = k_e \Delta A \quad / k_e = 1/1-b$$

A يمثل الإنفاق المستقل  $k_e = 1/1-b$  ويسمى بمضاعف الإنفاق المستقل

## الفجوة الانكماشية والفجوة التضخمية :

إذا كان الطلب الكلي أقل مما يجب لتشغيل جميع الموارد المتاحة، ويبلغ  $(C+D)_0$  مثلاً فإن الدخل الوطني أو الناتج الوطني في التوازن  $Y^e$  سيكون أقل من الناتج الوطني المستطاع (الممكن)  $Y^f$ . والناتج الوطني المستطاع: هو عبارة عن أقصى حجم للناتج الوطني الحقيقي الذي يمكن الوصول إليه عن طريق استخدام جميع الموارد المتاحة للمجتمع وستكون في هذه الحالة فجوة الإنتاج تقدر بـ  $(Y^e - Y^f)$  وبالتالي تظهر الفجوة الانكماشية

**الفجوة الانكماشية :** تبين ذلك المقدار من الإنفاق التلقائي الضروري للوصول بالاقتصاد إلى حالة التوظيف أو الاستخدام التام ويمكن حسابها باستخدام العلاقة الآتية

**الفجوة الانكماشية = فجوة الإنتاج / المضاعف**

وفي الحالة العكسية، إذا كان الطلب الكلي أكبر مما يجب لتحقيق الاستخدام الكامل، بحيث  $Y^e$  يمثل الناتج الوطني في التوازن سيكون أكبر من الناتج الوطني المستطاع (الممكن)  $Y^f$  فإن الاقتصاد في حالة تضخم وسينتج عن ذلك فجوة تضخمية

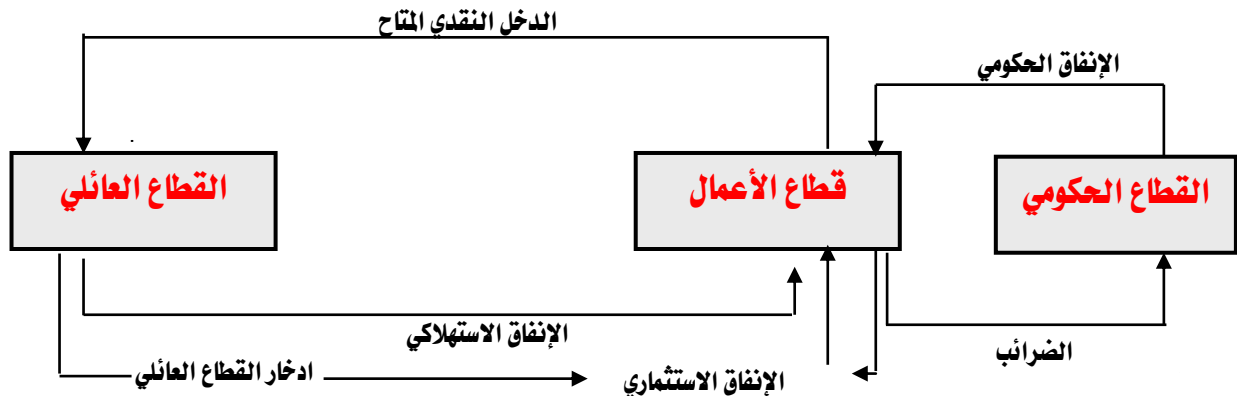
**الفجوة الانكماشية:** تبين ذلك المقدار من الإنفاق التلقائي الذي يجب سحبه لإعادة الاقتصاد إلى حالة التوظيف أو الاستخدام التام ويمكن حسابها باستخدام العلاقة الآتية

**الفجوة التضخمية = فجوة الإنتاج / المضاعف**

## الطلب الكلي وتوازن الناتج في مجتمع به ثلاث قطاعات

اقتصر النموذج السابق على متغيرين اثنين فقط هما الاستهلاك والاستثمار وحتى يصبح النموذج أكثر واقعية سندرج قطاع الحكومة

**حلقة التدفق في نموذج مكون من ثلاث قطاعات**



① المعادلة السلوكية للضرائب

$$T = T_0 + t Y$$

② الإنفاق الحكومي  $G = G_0$  أي أن الإنفاق مستقل عن الدخل

③ التحويلات الحكومية  $R = R_0$  أي أن التحويلات مستقلة عن الدخل

عبارة الدخل التوازن في اقتصاد يتكون من ثلاث قطاعات :

الاقتصاد يتكون من ثلاث قطاعات وعليه فإن شرط التوازن كالاتي

الشرط الأول الطلب الكلي = العرض الكلي

$$AD = AS \rightarrow Y = C + I + G \quad / C = a + bY_d, G = G_0, I = I_0$$

الشرط الثاني

$$S + T = I + G + R \quad / S = -a + sY_d, G = G_0, I = I_0, T = T_0, R = R_0$$

وتجدر الإشارة أن الاستهلاك والادخار يصبح بدلالة الدخل المتاح  $Y_d$

$$Y_d = Y - T + R = Y - T_0 - ty + R_0 \square$$

**الطريقة الأولى :** طريقة الطلب الكلي والعرض الكلي

شرط التوازن الطلب الكلي العرض الكلي

$$AD = AS \rightarrow Y = C + I + G$$

$$Y = C + I + G$$

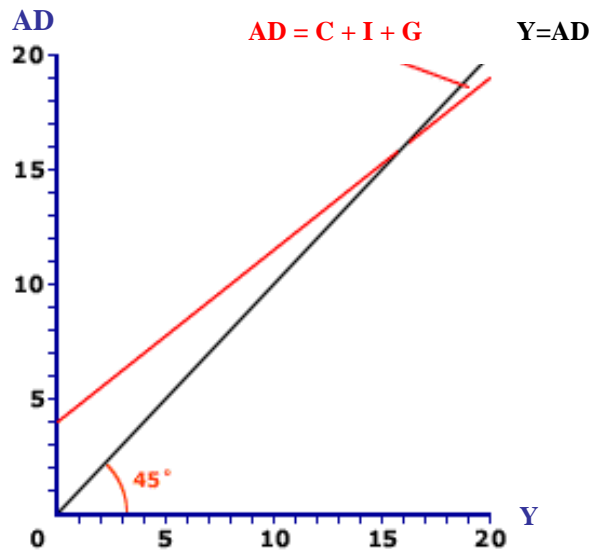
$$Y = a + b(Y - (T_0 + ty) + R_0) + G_0 + X_0$$

$$Y = a + bY - bT_0 + btY + bR_0 + G_0 + I_0$$

$$Y - by + btY = (a - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0)$$

$$Y^* = 1 / (1 - b + bt) \times (a - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0)$$

**التمثيل البياني للتوازن في اقتصاد يتكون من ثلاث قطاعات :**



## التغيرات في المتغيرات المستقلة وأثرها على الدخل التوازني :

### ① حالة التغير في الإنفاق الحكومي

$$\Delta Y = k_e \Delta G_0 \quad / \quad k_e = 1 / (1-b+bt)$$

$k_e = 1 / (1-b+bt)$  ويسمى بمضاعف الإنفاق الحكومي

### ② حالة التغير في التحويلات

$$\Delta Y = k_e \Delta R_0 \quad / \quad k_e = b / (1-b+bt)$$

$k_e = b / (1-b+bt)$  ويسمى بمضاعف التحويلات

### ③ حالة التغير في الضرائب

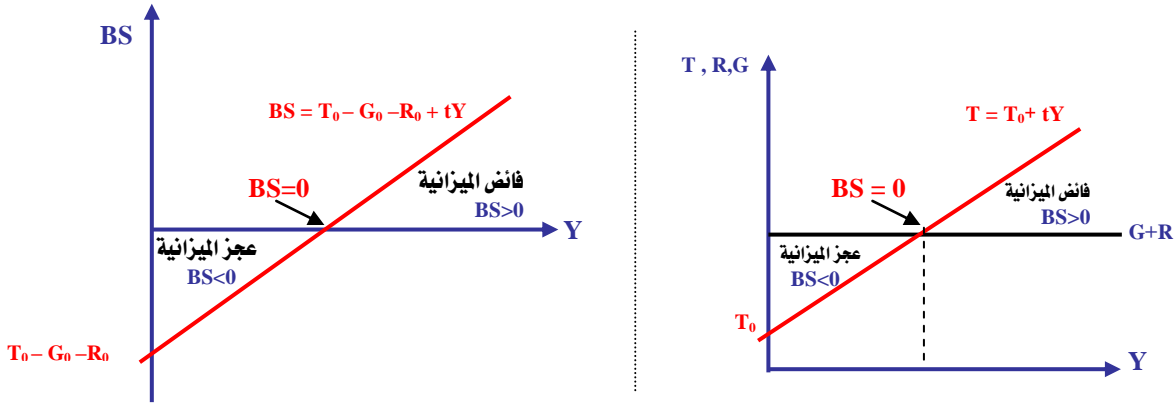
$$\Delta Y = k_e \Delta T_0 \quad / \quad k_e = -b / (1-b+bt)$$

$k_e = -b / (1-b+bt)$  ويسمى بمضاعف الضرائب

## الميزانية العامة للدولة : نعبر عن الميزانية بالمعادلة الآتية

$$BS = T - G - R = T_0 - tY - G - R$$

### التمثيل البياني للميزانية :



### مضاعف الميزانية المتوازنة :

عندما تهدف الدولة إلى الوصول إلى التشغيل التام -مثلا- مع المحافظة على حالة الميزانية، فإنه

يستوجب التغير في  $G_0$ ،  $T_0$  بنفس المقدار

### ① حالة الضرائب مستقلة عن الدخل

$$\Delta Y = k_e \Delta T_0 + k_e \Delta G_0 = -b / (1-b) \Delta T_0 + 1 / (1-b) \Delta G_0 \quad / \quad \Delta G_0 = \Delta T_0$$

$$\Delta Y = -b / (1-b) \Delta G_0 + 1 / (1-b) \Delta G_0 = \Delta G_0 = \Delta T_0$$

### ② حالة الضرائب تابعة للدخل

$$\Delta Y = k_e \Delta T_0 + k_e \Delta G_0 = -b / (1-b+bt) \Delta T_0 + 1 / (1-b+bt) \Delta G_0 \quad / \quad \Delta G_0 = \Delta T_0$$

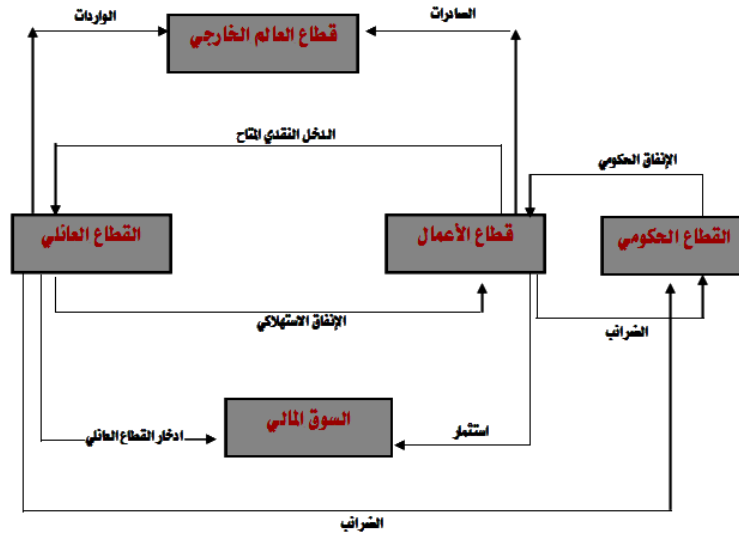
$$\Delta Y = -b / (1-b+bt) \Delta G_0 + 1 / (1-b+bt) \Delta G_0 = 1 - b / (1-b+bt) \Delta G_0 = 1 - b / (1-b+bt) \Delta T_0$$

ويسمى الأثر الناتج بأثر الميزانية المتوازنة أو المتعادلة .

## الطلب الكلي وتوازن الناتج في مجتمع به أربع قطاعات

اقتصرت النموذج السابق على متغيرين اثنين فقط هما الاستهلاك والاستثمار وحتى يصبح النموذج أكثر واقعية سندرج قطاع الحكومة

### حلقة التدفق في نموذج مكون من أربع قطاعات



#### ① المعادلة السلوكية للواردات

$$M = M_0 + t Y$$

#### ② الصادرات $X = X_0$ أي أن الصادرات مستقلة عن الدخل

### عبارة الدخل التوازن في اقتصاد يتكون من أربع قطاعات :

بعد تقديم كل من الصادرات والواردات يصبح نموذج الدخل الوطني كالتالي

$$Y = C + I + X - M$$

ولتحديد التوازن نتبع إحدى الطريقتين

#### ① طريقة الطلب الكلي والعرض الكلي

$$AD = AS$$

$$Y = C + I + G + X - M$$

$$Y = a + b(Y - (T_0 + ty) + R_0) + G_0 + X_0 - M_0 - mY$$

$$Y = a + bY - bT_0 + btY + bR_0 + G_0 + I_0 + X_0 - M_0 - My$$

$$Y - By + btY + mY = (a - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0)$$

$$Y^* = \frac{1}{1 - b + bt + m} (a - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0)$$

## ② طريقة الإنفاق والموارد

يمكن التعبير عن الدخل التوازني في اقتصاد مفتوح في المعادلة التوازنية الآتية

$$X + I + G + R = S + T + M$$

$$X_0 + I_0 + G_0 = -a + sY_d + T_0 + tY + M_0 + mY$$

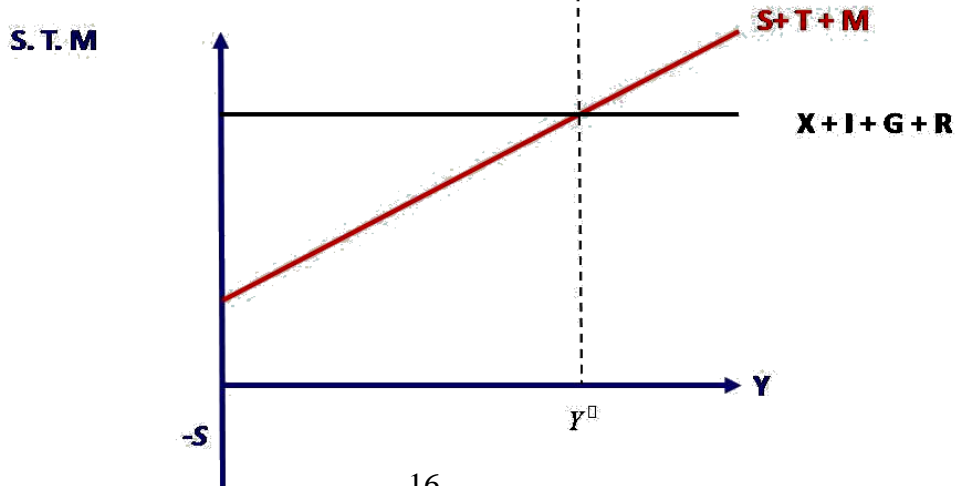
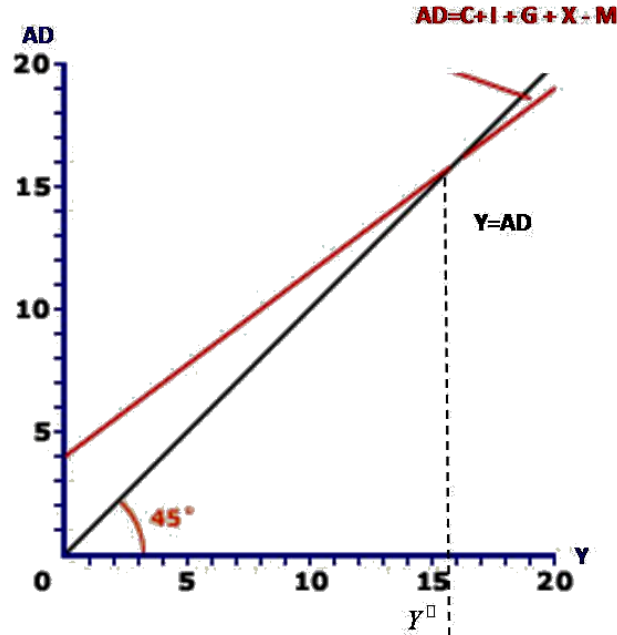
$$X_0 + I_0 + G_0 = -a + sY + sR - sT_0 - stY + T_0 + tY + M_0 + mY$$

$$Y^* = \frac{1}{-s + st + m + t} (a - sT_0 - sR_0 - T_0 - M_0 + X_0 + G_0 + R_0 + I_0 + G_0)$$

ويمكن أن نكتب المعادلة السابقة بالشكل الآتي

$$Y^* = \frac{1}{1 - b + bt + m} (a - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0)$$

التمثيل البياني لحالة التوازن في اقتصاد يتكون من أربع قطاعات :





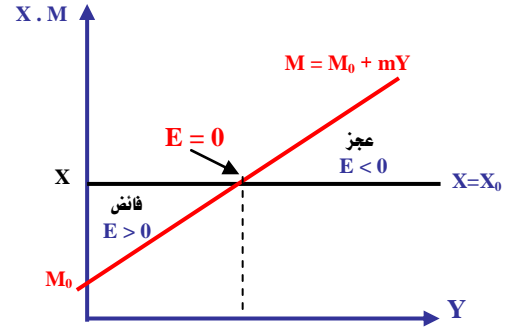
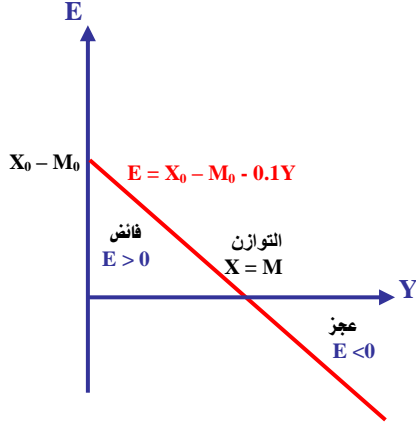
## الميزان التجاري :

عبارة الميزان التجاري من الشكل

$$E = X - M = X_0 - M_0 - mY$$

## التمثيل البياني للميزان التجاري :

يمكن تمثيل الميزان التجاري بأحد الطريقتين :



## التغيرات في المتغيرات المستقلة وأثرها على الدخل التوازني :

### ① حالة التغيير في الإنفاق الحكومي

$$\Delta Y = k_e \Delta G_0 \quad / \quad k_e = 1 / (1 - b + bt + m)$$

$k_e = 1 / (1 - b + bt + m)$  ويسمى بمضاعف الإنفاق الحكومي

### ② حالة التغيير في التحويلات

$$\Delta Y = k_e \Delta R_0 \quad / \quad k_e = b / (1 - b + bt + m)$$

$k_e = b / (1 - b + bt + m)$  ويسمى بمضاعف التحويلات

### ③ حالة التغيير في الضرائب

$$\Delta Y = k_e \Delta T_0 \quad / \quad k_e = -b / (1 - b + bt + m)$$

$k_e = -b / (1 - b + bt + m)$  ويسمى بمضاعف الضرائب

### ④ حالة التغيير في الواردات

$$\Delta Y = k_e \Delta M_0 \quad / \quad k_e = -1 / (1 - b + bt + m)$$

$k_e = -1 / (1 - b + bt + m)$  ويسمى بمضاعف الواردات

### ⑤ حالة التغيير في الصادرات

$$\Delta Y = k_e \Delta X_0 \quad / \quad k_e = 1 / (1 - b + bt + m)$$

$k_e = 1 / (1 - b + bt + m)$  ويسمى بمضاعف الصادرات

## التوازن في سوق السلع والخدمات واشتقاق منحنى IS

لدينا مكونات النموذج كالاتي :

$$C = a + Y_d \text{ القطاع العائلي}$$

$$I = I_0 - \mu i \text{ قطاع الاستثمار}$$

القطاع الحكومي

$$G = G_0 \text{ ★ الإنفاق الحكومي}$$

$$R = R_0 \text{ ★ التحويلات}$$

$$T = T_0 + tY \text{ ★ الضرائب}$$

العالم الخارجي

$$X = X_0 \text{ ★ الصادرات}$$

$$M = M_0 + m Y \text{ ★ الواردات}$$

وبما أن التوازن يحدث عندما يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي وعليه نكتب

$$Y = C + I + G + X - M$$

$$Y = a + b(Y - (T_0 + ty) + R_0) + G_0 + X_0 - M_0 - mY - \mu i$$

$$Y = a + bY - bT_0 + btY + bR_0 + G_0 - \mu i$$

$$Y - by + btY + mY = a - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0 - mY - \mu i$$

$$IS : Y = \frac{1}{1 - b + bt + m} (a + I_0 + G_0 - bT_0 + bR_0 + X_0 - M_0 - \mu i)$$

ويمكن اشتقاق منحنى الاستثمار الادخار (IS) بيانيا كما يلي

① نختار معدلا للفائدة وليكن  $i_1$ ، ومن دالة الاستثمار يمكن تحديد حجم الاستثمار (I) المناظر لذلك المعدل

② نجمع قيمة الاستثمار المحدد في (1) مع دالة الاستهلاك فنستطيع تحديد مستوى الدخل ( $Y_1$ ) المناظر لمعدل الفائدة  $i_1$ .

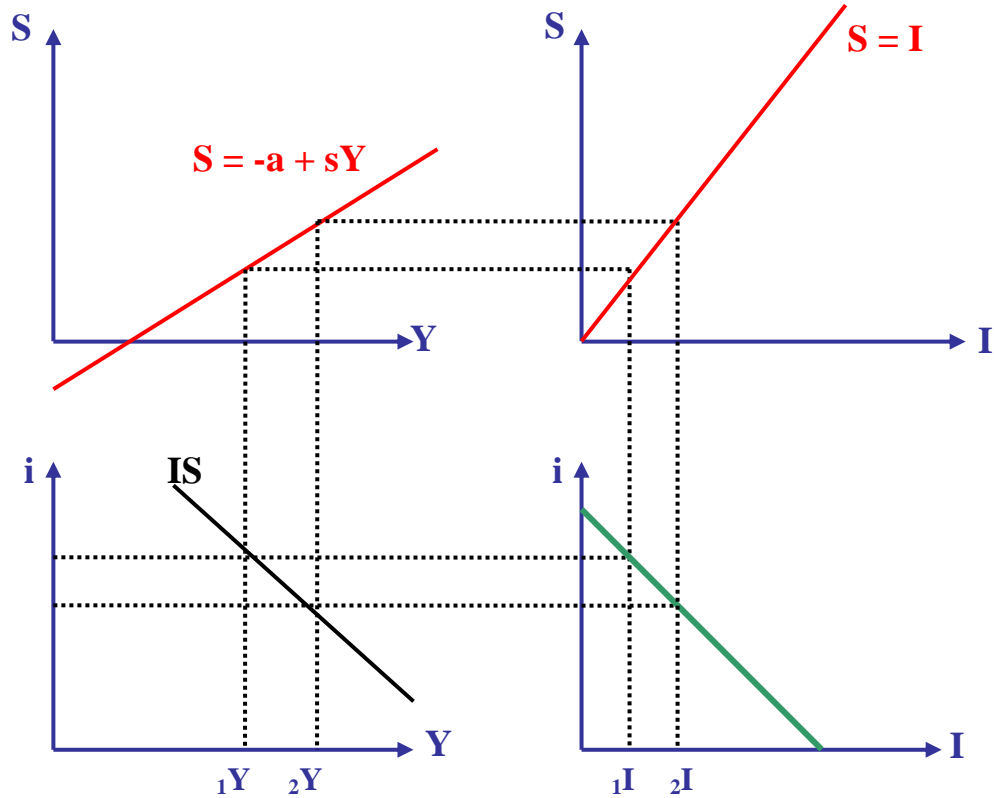
③ نعيد الخطوتين المذكورتين أعلاه لمعدل فائدة آخر  $i_2$  ونحدد مستوى الدخل الوطني المناظر ( $Y_2$ ) وهكذا

...

④ إذا وصلنا النقاط أو الإحداثيات ( $Y_1, i_1$ )، ( $Y_2, i_2$ )، ( $Y_3, i_3$ ) إلخ نحصل على منحنى التوازن في سوق

السلع، أي نقطة على هذا المنحنى تمثل معدلا من الفائدة ومستوى مناظر من الدخل يحققان التعادل ما بين الادخار والاستثمار.

والشكل البياني أدناه يوضح الخطوات السابقة



### التوازن في سوق النقد واشتقاق منحنى LM

يتحقق التوازن في السوق النقد عندما يساوي عرض النقود مع الطلب عليها ، فإن عرض النقود يفترض أنه متغير خارجي ، أي أنه يساوي حجما معين ، ويبقى في هذا الحجم إلا إذا اتخذ البنك المركزي اجراءات معينة ( عمليات السوق المفتوح ، نسبة الاحتياط المطلوب ، نسبة الخصم ) التي من شأنها أن تزيد أو تخفض من عرض النقود ، وعليه فإن دالة عرض النقود تكتب كما يلي

$$M_s = M_0$$

حيث يمثل  $M_0$  يمثل مستوى معين من عرض النقود

أما الطلب على النقود فيكون ، استناد إلى كينز ، للأسباب الثلاثة التالية

$$\textcircled{1} \text{ الطلب على النقود لأجل } M_{D1} = f(y) = \alpha_1 Y$$

$$\textcircled{2} \text{ الطلب على النقود لأجل الحبيطة وهو دالة تابعة للدخل أيضا } M_{D2} = F(y) = \alpha_2 Y$$

$$\textcircled{3} \text{ الطلب على النقود لأجل المضاربة ( لأجل الاستثمار ) وهو دالة تابعة للفائدة}$$

$$M_{D3} = f(t) = -g t$$

وبما أن التوازن في سوق النقد يتحقق عندما يتساوى الطلب على النقد مع عرض النقد ، أي

الطلب على النقد = عرض النقود

$$M_s = M_{D1} + M_{D2} + M_{D3}$$

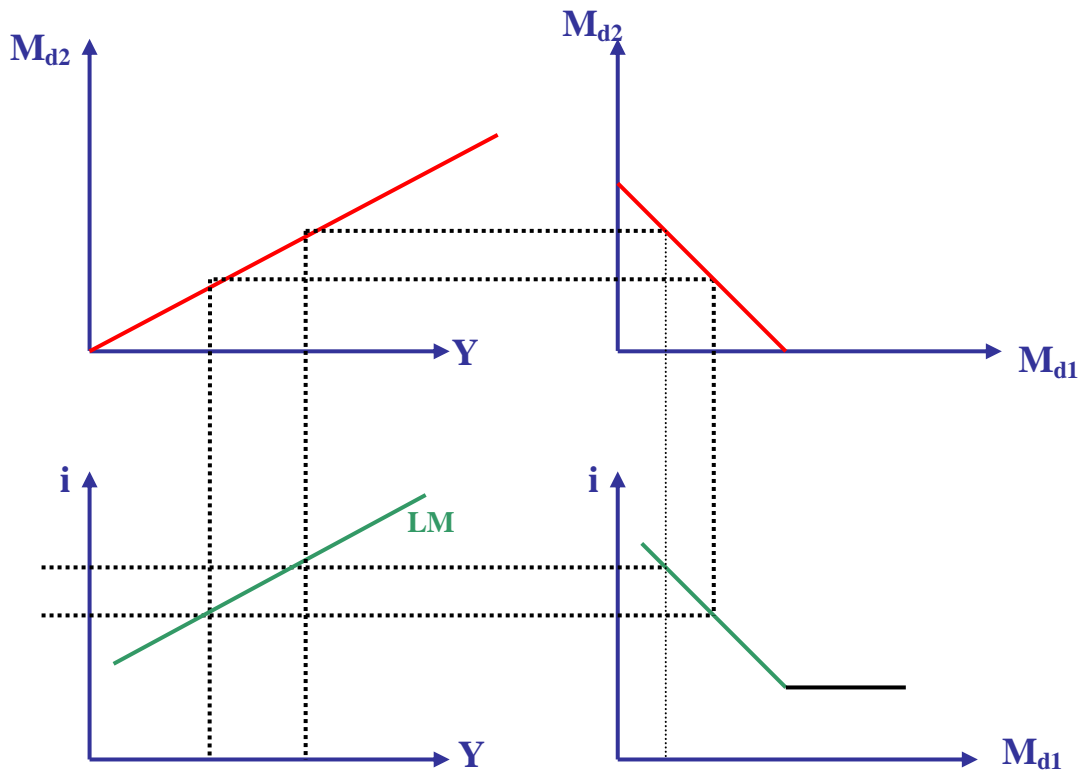
$$M_0 = \alpha_1 Y + \alpha_2 Y - g t$$

إذا معادلة التوازن في سوق النقد تكتب كما يلي

$$M_0 = \alpha Y + -g t$$

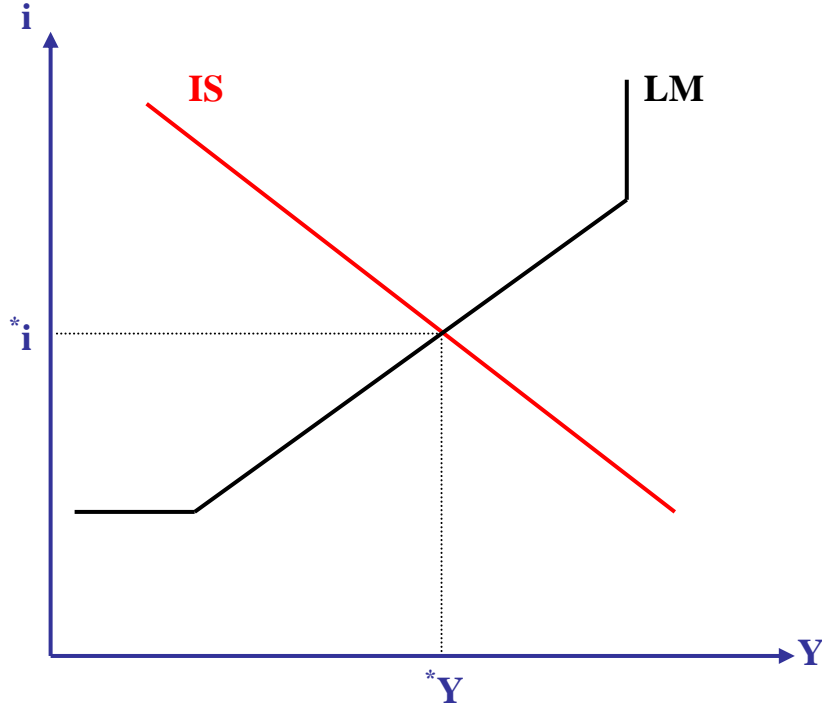
$$/ \alpha = \alpha_1 + \alpha_2$$

والشكل البياني يمثل التوازن في سوق النقد



## التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقد

ومما تجدر الإشارة إليه هو أنه على الرغم من وجود عدة مستويات من الدخل ومعدلات الفائدة التي تحقق التوازن في كل من سوق الإنتاج وسوق النقد، فهناك مستوى واحد من الدخل ومعدل واحد للفائدة يحقق التوازن في السوقين معا وهذا المستوى يتحدد بنقطة تقاطع منحنى التوازن في سوق السلع (IS) مع منحنى التوازن النقدي (LM) كما هو مبين في الشكل أدناه



ويتبين من الشكل أعلاه أن التوازن في الاقتصاد (التوازن الآني في سوق السلع وسوق النقد) يحدث عندما يكون الدخل الوطني  $Y^*$  ومعدل الفائدة  $i^*$ . ويمكن حساب الدخل التوازني ومعدل الفائدة من خلال حل جملة المعادلتين IS و LM.

## السياسات المالية والنقدية والتجارية

تسعى الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية مختلفة من ذلك الاقتراب من حالة التوظيف الكامل، خفض التضخم، استقرار الأسعار الخ ولتحقيق الأهداف السالفة الذكر يمكن للدولة أن تنتهج مجموعة من السياسات من ذلك

- ① السياسة المالية من خلال التأثير عن الضرائب، الإنفاق الحكومي، والتحويلات
- ② السياسة النقدية بالتأثير عن الكتلة النقدية ومعدلات الفائدة وأسعار الصرف
- ③ السياسة التجارية بالتأثير على الرسوم الجمركية، إعانات التصدير وسعر الصرف